أُعْلِنَ أن تاريخ ٢٢ أبريل من كل عام، يُخصص للنشاطات البيئية للفت الانتباه إلى مشاكل البيئة التي تُعاني منها الكرة الأرضية، بهدف معالجة أسباب ونتائج تلك المشـاكل ... وقد أطلق على ذلك اليوم اسـم (يوم الأرض العالمي) الذي جاء كنتاج لتطور وعي بيئي عالمي وتم الاحتفاء به لأول مرة عام ١٩٧٠م حيث أشاد صاحب الفكرة «السناتور جاي لورد نيلسون» عن الهدف من مناسبة يوم الأرض وهـو جذب اهتمـام الرأي العـام لأهمية البيئـة والحفاظ عليهـا، وإبراز قضية البيئة كإحدى القضايا الأساسـية في العالـم، وقد نجح هذا حيثُ عدا يوم الأرض العالمي هو الفرصة التي أُعطيت للشـعوب، ليهتم القادة السياسـيون بقضية البيئة،ذلك أن مفهوم البيئة بالنسبة للإنسان هو الإطار الذي يعيش فيه والذي يحتـوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة مـن مكونات جمادية، وكائنات تنبض بالحياة،وما يسـود هذا الإطار من مظاهر شـتى من طقس ومناخ ورياح وأمطار وجاذبية ومغناطيسـية..الخ ومن علاقات متبادلة بيـن هذه العناصر، ولمعرفـة الأخلاق الاجتماعية العصريـة التي ترتبط باحتـرام البيئة، وكيفية الوصول إلى تلك الأخلاق المرتبطة بالتوعية الحيوية وما توضحه للإنسـان عن مدى ارتباطه بالبيئة وتعلمـه أن حقوقه في البيئة يقابلها دائماً واجبات نحو البيئة، كان التحقيق التالي:

تحقيق/صفوان الفائشي

(يوم الأرض العالمي) .. ما نصيب اليمن منه؟!

- د.شجاع الدين: الوضع البيئي في اليمن يضع الجميع أمام مسئولياتهم ويحتم علينا مراجعة سلوكنا اليومي

- د. نبيلة السنيني: الحفاظ على البيئة يستلزم نشر الوعي البيئي بين السكان وإشراكهم في عملية اتخاذ القرارات

حيـث نجـد أن البيئة هي الإطار الـذي يعيش فيه الإنسـان ويحصل منه على مقومـات حياته من غذاء وكساء ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر، فإن أول ما يجب على الإنسان تحقيقه حفاظاً على هذه الحياة أن، يفهـم البيئة فهماً صحيحاً بكل عناصرها ومقوماتهـا وتفاعلاتهـا المتبادلة، ثـم أن يقوم بعمل جماعي جاد لحمايتها وتحسينها وأن يسعى للحصول على رزقه وأن يمارس علاقاته دون إتلاف أو إفساد.

وفي دراسة حول (السكان والب- ئة في الجم- ور- ة ال- مـن- ة) قام بها الدكتور أحمد محمد شـجاع الد- ن - أسـتاذ جغراف- ة السكان بكل- ة الآداب والعلوم الإنسـان- ة - جامعة صنعاء - أوضح فيها أن الوضع البيئي التي آلت إليه الجمهورية اليمنية في الوقت الراهن وضع يمكن تحديده بأنه عمل محلي وأثر كوكبي وهذا الأمر يضع الجميع أمام مسئولياتهم وذلك راجع إلى سـلوكنا اليومي الذي أصبح ضارا بالبيئة وفي محيطنا المباشـر سـواء كان الأمر قريبا منا أو بعيد عنا.

وأشار شجاع الدين إلى أن ما يقوم به الإنسان من سلوك ضار بالبيئة أومن يمتنع عن الإضرار بها يعكس من دون شك وعي الإنسان وإدراكه وثقافته والقيم التي يحملها وأكتسبها من المحيط الذي يعيشه.

وقال أسـتاذ الجغرافيا :إن الحرص على سـلامة البيئة والوعي بأهمية العمل بمقتنيات السلامة يبدأن في عقـول الناس وبالذات المتعلمين وبصفة خاصة الذين يعملون في الحقل الأكاديمي لأنهم صانعو العقول بما تكتسـب من معارف وبما يتم تثبيته في أذهان النشء من قيم ومفاهيم.وهم المسئولون عن مصير البيئة سواء كان في الحاضر أو المستقبل - وبحسب شجاع الدين - فإن قضية البيئة قد فرضت قضية نفسها السنوات الأخيرة من القرن العشـرين والعقـد الأول من القرن الراحل والعشـرين على الدولـة والمجتمع في اليمن وأصبحت تحتل حاليا موقعا متميزا في السياسـيات التنموية المختلفة التـي تنتهجها الدولة في توجهاتها التنموية، إذ انـه ومن خلال تتبع وضـع البيئة التي وصلت إليه اليمن في الوقت الحاضر نجد أن الموارد الطبيعية قـد قلـت وازداد التلوث في اليمن بسـبب التزايد السـكاني المتصاعد وعدم تفعيل السياسـة السـكانية التي تنتهجها الدولة بشكل علمي مما أدى إلى عدم انخفاض النمو السـكاني بشكل واضح منذ تبني السياسـة السـكانية في بداية السـبعينات من القرن الماضي المسـبب الرئيس لتدهور البيئة بسبب استخدام الناس المفرط للموارد، وقد أدى هذا الوضع إلـى عـدم التوازن فـي توزيع السـكان بين مختلف محافظـات الجمهورية اليمنية وانخفاض مسـتويات صحـة البيئة، كما أدى بدوره إلى الارتفاع المسـتمر في ملوثات الهواء والماء في المدن الرئيسـة والثانوية بصفة رئيسية وتدهور الموارد الطبيعية المختلفة بسبب نشاطات الإنسان المتعددة ولم يتم اتخاذ أي خطوات لإيقاف هذا التدهور للمـوارد الطبيعية والتخفيف من تزايد الملوثات في المدن الرئيسية والثانوية.

- لافتا إلى أن الزيادة المتسارعة في عدد السكان إلى زيـادة الضغوط علـى الموارد البيئـة المختلفة وظهرت مشكلات حادة أثرت على البيئة، وتعتبر بلادنا اليمن أحد الأمثلة البـارزة على التغيرات البيئية التي حدثت وخاصـة منذ عام ١٩٧٠م وحتـى اليوم، فلقد زادت معـدلات تلوث البيئة واسـتنزفت بعض موارد الميـاه الجوفية في بعـض المناطق، وهنـاك مناطق مرشـحة لمزيد من الاستنزاف للمياه الجوفية وتلوثت التربة وتمددت العديد من المدن الرئيسية والثانوية على حسـاب الأراضي الزراعية، وزادت حركة الهجرة من الريف إلى المدن ن وبالذات منذ عام ١٩٩٥م.

تقييم التأثيرات البيئية

- وحـول المعاييـر التي يجب أتباعهـا عند تقييم التأثيرات البيئية على أي مشروع من مشاريع التنمية مـن قبل الدولة أو القطاع الخاص ذلك أنه من الأهمية بمكان لأي وزارة أو مصلحة أو هيئة في الدولة وكذلك فـي القطاع الخاص تقييم التأثيرات البيئية كجزء مهم مـن عملية متكاملة عند التخطيط لتنفيذ أي مشـروع تنموي في أي محافظة من محافظات الجمهورية. ومن أبرز المعايير للتقييم البيئي التي يجب الأخذ بها:

أولاً: لابد مـن تحديد دقيق لأي أخطار محتملة في المستقبل سواء على المدى القصير أو الطويل،ويكون لذلك آثار بيئية عند تنفيذ أي مشـروع من مشـاريع التنمية.

ثانياً: لابد من تنفيذ دراسـة للآثار البيئية المختلفة لأي مخاطـر علـى الإنسـان وأنشـطته الاقتصادية والاجتماعية المختلفة عند تنفيذ المشاريع التنموية.

ثالثـاً: ضـرورة تفعيـل دور منظمـات المجتمع المدني فـي مجال حماية البيئـة، والعمل بجدية على رصـد التغيرات التـي تحدث فيها وتقييـم المخاطر التي قد تصيب الإنسـان والحيوان بسـبب استمرار تدهور البيئة، وكذلك العمل علـى إعداد تقارير دورية وتحليلها والمخاطر التي تواجهها البيئة من أجل اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحمايتها.

- وتابع شـجاع لدين قائلاً: إذ انه ومن خلال تتبع نظريـة النمو الطبيعي للسـكان نجـد أن الجمهورية اليمنية تمر في المرحلة الانتقالية لنمو السـكان ومن مميزات هذه المرحلة انخفاض الوفيات بشكل ملحوظ نتيجة لتوفر الخدمات الصحيـة عما كان عليه الحال خلال السـبعينيات من القرن الماضي، وكذلك زيادة الوعـي لدى النـاس بأهمية الاسـتفادة من الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة أو القطاع الخاص، إلا أنه وبالرغم من هذا الانخفاض الملحوظ في نمو السكان، إلا أن تضاعف عدد السـكان في اليمن سيكون خلال خمسة وعشرين عاما سيكون تضاعفا لم يشهده تاريخ المجتمع اليمني من قبل.

أخطار متعددة

وعليه فـإن الواقـع المعاش في الوقـت الحاضر ينذر بأخطار عديدة وخاصة إن البيئة تتدهور بشـكل متسـارع، بل إن العديد من الأخطار قد أصابت البيئة بأضـرار عديدة منها مـا يلاحظ من زيادة مسـاحة التصحـر وتلوث موارد المياه والتربـة وتدمير الغطاء النباتي بسبب قطع الأشـجار والرعي الجائر وافتقار التربـة لأهم عوامل تماسـكها وبقائها وحيويتها، لهذا نجد أن الثروة الحيوانية تتناقص من سـنة إلى أخرى وتعمل الدولة على تغطية احتياجاتها للسكان من خلال الاستيراد بسبب فقدان الثروة الحيوانية أهم مصادرها بسـبب تدهور البيئة التي تعيـش عليها هذه المصادر الأحياء البرية وتزايد اسـتيراد الدولة للمواد الغذائية الأساسية من سنة إلى أخرى .

- وبحسـب الدكتور شـجاع الدين فـان الأمر لم يقتصر على تدهور البيئة والمـوارد الطبيعية في البر ولكن الأمر وصل إلى تلوث البيئة البحرية سـواء كان هذا التلوث من المصادر البرية أو البحرية وهذا الوضع يتطلب ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة لحماية البيئة البحرية.

مقترحات

وقـد خلت الدراسـة التي أعدها الدكتور شـجاع الدين إلى أن النمو السكاني السنوي في اليمن وكذلك الاختلال في توزيع السـكان بين المحافظات المختلفة قد أثرا سـلبا على الموارد الطبيعية سـواء أكان من ناحية الكم أو النوع، وبالتالي فإن استمرار الحال على ما هو عليه قد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع البيئية وتدهور الحياة المعيشية خلال السـنوات القادمة وهذا حتما سـيكون له أثر مباشر على القدرات الإنتاجية وسيؤثر أيضا على الموارد الطبيعية وخاصة في سبيل مواجهة متطلبات الأجيال القادمة.

على اعتبار أن اليمن تواجه في الوقت الحاضر العديد من التحديات الكبيـرة والتي تسـتلزم ضرورة تحقيـق تـوازن فعال بيـن النمو السكاني السـنوي والاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة وبطريقة علمية وتحقيق التنمية الشاملة في مختلف مجالات الحياة.

وفـي حال اسـتمر التعامل مع النمو السـكاني السنوي والموارد الطبيعيـة المتاحة وتدهـور البيئة بـدون بعـد اسـتراتيجي من قبل أجهـزة الدولة المختلفـة من أجل حمايـة ما يمكن حمايته وترشـيد الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحـة والعمـل على تحاشـي أحداث المزيد من التلوث والتدهور للبيئـة عند تنفيذ أي مشـروع من المشاريع التنموية سواء كان على المـدى القصيـر أو علـى المدى الطويـل دون اتخاذ تلك الإجراءات فلن تتمكـن اليمن من إيجاد حلول واقعية لمشـاكلها التـي تنجم عن الزيادة السـنوية للسكان وتدهور البيئة.

إجراءات وقائية

ولكـي نتجنب حـدوث كل تلك المخاطـر البيئيـة فإن الدراسـة توصـي بتجنـب ما يمكـن تجنبه لتدهـور البيئة والترشـيد للموارد الطبيعيـة المتاحـة وخفـض نمو السكان وذلك من خلال الآتي:

- أولا: تأهيـل الكوادر الوطنية في مجالات توعيـة الناس بأهمية المباعدة بين كل مولود وآخر والحفاظ على البيئة وعدم تدهورهـا وهذا التأهيل لا بد أن يكون علمي وفي نفس الوقت إداري.

- وكذلك العمـل على تعزيز الوعي في مجال البيئة والسكان في مختلف مراحل التعليم، إضافة إلى تنفيذ تقييم علمي لما تحقق من تنفيذ السياسة السكانية التي تتبناها الدولة وكذلك مدى الوعي لدى الطلاب في تأثير التربية السكانية التي يتم تنفيذها على مستوى مراحل التعليم المختلفة سـواء من ناحية الكـوادر التي تقوم بتنفيذهـا أومن حيث الإمكانيات التي لابد من توفيرها أومن حيث زيادة الوعي لديهم بمخاطر النمو السكاني السـنوي على البيئة وكذلـك على المـوارد الطبيعية المتاحة.

- مع ضرورة توفير تقنيات حديثة لتقييم الأثر البيئي في سـبيل مواجهـة المخاطر المختلفة للمشـروعات التنمويـة التي تنفذها الدولة في أي محافظة أو مديرية أو قرية،ولابد أن يقف هذا التقييم عند دراسـة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية قبل تنفيذ المشـروع المراد تنفيذه.

ترشيد الاستهلاك

- وخامس هذه التوصيـات توعية الناس من خلال خطباء وأئمة المسـاجد والمعلمين في مختلف مراحل التعليم وتوجيه المسئولين بمختلف درجاتهم الوظيفية فـي الدولة ومنظمـات المجتمـع اليمنـي والأحزاب السياسـية بأهمية ترشيد الاستهلاك للموارد الطبيعية المتاحة وبصفة خاصة المياه سـواء كانت سطحية أو جوفية وضرورة توجيه الفلاحين نحو ضرورة استخدام الأسـاليب الحديثة عند ري المزروعات، وكذلك توعية الناس بترشـيد الاسـتخدامات المنزليـة للمياه وفي الصناعات المختلفة والاستخدام العلمي عند استخدام المواد الكيميائية سـواء للمزروعات أو غيرها لما لذلك من أثر على الإنسـان أو البيئة وعلى مستقبل الأجيال القادمة .

مصادر التلوث البيئي

- وفي دراسـة أخرى أعدتها الدكتورة /نبيلة علي أحمد السنيني - أستاذ الجغرافيا المساعد والألسن بكليـة التربة بجامعة عمران - حـول (التلوث البيئي، مفهومه، مصادره، أشـكاله) تطرقت فيهـا إلى أنواع ومصـادر التلوث البيئي وذكرت أن من مصادر التلوث المصادر البشـرية: وهـو التلوث الناتـج من كميات الأصعدة الكيماوية: حيث تشـير الدراسات والبيانات إلى أن كميات الأسمدة المستخدمة قد تضاعفت بشكل كبير منذ السـتينيات من القرن الماضي وحتى وقتنا الحالي.

ويندرج تحت هذا النوع من مصادر التلوث، التلوث الناتج عن استخدام المبيدات الحشرية والتي تستخدم للقضاء على الحشرات الضارة وإزالة الحشائش غير المرغـوب بها ولقد أدى الاسـتخدام المفرط للمبيدات الحشرية في الآونة الأخيرة إلى تلوث الأراضي الزراعية بكميات هائلة من المبيدات التي تصل إليها عادة بطرق عدة ،كالطرق المباشرة حيث توضع المبيدات مباشرة فـي التربـة الزراعية مثل مبيـدات التربـة، ومبيدات الحشـائش، ومبيدات (النيماتـودا)، ومبيدات معاملة البذور التي تجد طريقها مباشرة إلى التربة الزراعية.

- وهنـاك الطريقة غير المباشـرة والتي تصل إلى التربة الزراعية أثناء عملية الرش والتعفير، حيث أثبتت البحوث أن أكثر من ٥٠٪ من المبيدات المستعملة تجد طريقهـا إلى التربة الزراعية سـواء كان هذا الرش أو التعفير عن طريق الطائرات أو الرش اليدوي.

ومن مصادر التلوث البشري التلوث عن طريق مياه المجاري نظراً لعـدم وجود مصادر طبيعية للريف في معظم القرى فقد لجأ المواطنـون إلى ري مزروعاتهم وأراضيهم بهذه المياه ونسي هؤلاء المزارعون أن هذه المياه تحتوي على نسبة عالية من المنظفات الصناعية وكثير مـن العناصر المعدنية والأمـلاح، والصابون. بالإضافـة إلى احتمـال تواجد كثير مـن الطفيليات، وأهمهـا الديـدان الشـريطية. ويعني ذلـك أن هؤلاء المزارعين يقومون بتلويث أراضيهم بأيديهم بمواد ربما لا يسهل إزالتها مستقبلا، أوقد تعجز منظفات البيئة عن تحليلها وهدمها .

ومـن صور التلوث البشـري التلوث عن طريق مياه صرف المصانع حيث تشـير الدكتورة السـنيني إلى أن هناك عشـرات المصانع التي تقـوم بصرف مياه الصرف الصناعي في المصادر المائية، ونظراً لاحتواء هذه الميـاه على كميات هائلة من الأمـلاح والقلويات والأحمـاض والعناصر الثقيلة والمواد السـامة فإنها عـادة ما تنتقل إلـى الأراضي الزراعيـة بطريقة غير مباشرة أثناء عملية الري .

ومن صور التلوث البشري التلوث عن طريق وسائل النقـل والتي تعـد ذات أثر فعال في تلـوث الأراضي الزراعية لمـا ينبعث من عوادمها مـن نواتج احتراق تشمل أول أكسيد الكربون، والذي يتحول إلى حامض الكربونيـك، وأكسـيد الكبريت، والتي تكـون أمطارا حمضية، تعمل بدورها على زيادة ملوحة التربة، ونقص إنتاجية النبات كما وسـائل النقل في عوادمها عنصر الرصاص، وهو شـديد السـمية والضرر على كل من الإنسان ،والحيوان، والنبات.

تلوث ضوضائي

- ومن أنـواع التلوث الضوضائي (الصوتي) حيث تشـير الدكتورة نبيلة إلى أن الضوضاء تعتبر شـكلاً من أشكال التلوث وهي عبارة عن صوت مزعج أو غير مرغوب فيه تبعا لظروف معينة،موضحة أن من مصادر الضوضاء ما هو طبيعي كالرعـد والبراكين والزلازل وحركـة الرياح والمياه، ومنها ما هي مصادر بشـرية ومنها :وسـائل النقل العام والسـيارات والحافلات، وكذلك الطائرات ولاسيما الطائرات النفاثة، خاصة وأن كثيرا من المطارات، وبسبب التوسع العمراني أصبحت محاذية للمدن،كما أن الطائرات نفسها تطير فوق المدن.

ومن المصادر البشرية للتلوث الضوضائي عمليات البناء والإنشاءات المختلفة، وأيضا الأجهزة المستخدمة في المنازل مثل التلفاز، والراديو، والاسـتريو وغيرها، وكذلك الضوضاء الصادرة عن الصناعات المختلفة.

آثار صحية ونفسية

- ثم تذكر الدكتورة السنيني أن هناك آثارا صحية ونفسـية ناجمة عن الضوضاء حيث توصلت الأبحاث الحديثة إلى نتائج مفادها ألا تقام مزارج تربية الدواجن بجانب الطرق السـريعة، والمطـارات، وكذلك حظائر المواشـي المدرة للبن، لأن ذلك يؤثـر على إنتاجيتها من البيض للدواجن، ومن الحليب للمواشـي المنتجة للحليب.

- أما تأثيرات الضوضاء على الإنسـان فتتمثل في الآتـي: تأثيرات نفسـية مثل القلـق، والارتباك، وعدم الانسـجام، أما التأثيرات العصبية فتتمثل في ارتفاع ضغـط الـدم، والتوتـر العصبي والانفعالات، والتأثير على السمع، والتأثير على الدورة الدموية.

- وكذلـك التأثيـر علـى إنتاج العاملين وحسـن الأداء، لقد أثبتت الدراسـات أن الضوضاء تسـبب المضايقـات وتزيد فيـه الأخطاء، والقصورية تأديـة العمل، وخاصة الأعمال التي تتطلب انتباها.

تلوث بصري

- ثـم تذكر الدكتورة السـنيني نوعـا آخر من أنـواع التلوث وهو التلـوث البصـري وتعرفـه بأنـه مجموعـة المناظر غيـر المريحة للعين البشرية، والمخالفة للطبيعة، ولكل ما تعودت عليه عين الإنسان، ويتعلق التلوث البصري بالإيقاعات المعماريـة والنسـيج والتناسـق والألوان والمسـاحات والأشـكال المعماريـة والملمـس والخطوط، حيث يكون هناك فوضى بصرية لا تستطيع عين الإنسان استيعابها .

- والتلـوث البصري لا يقتصر علـى المبانـي وإنما يشـمل كل تشـوه في عناصر البيئة الطبيعية والصناعية وعليـه يمكن القول أن التلوث البصـري يتمثل في الكثير من الصور أهمها: تشويه واجهات المباني باليافطات ولوحات الدعاية بشكل فوضوي وبدون دراسة مما يؤدي إلى تشتيت البصر وإحداث إربـاك وعـدم ارتيـاح العين لتلك المناظر.

المركبات الموجودة في الشارع العام حيث يكون بعضها عبارة عن كتل حديدية ذات منظر مزعج خاصة السيارات الكبيرة، وكذلك قطع الكتل الصخرية على جوانب الشوارع التي تفتح فـي كل الجبال حيث يؤدي هذا إلى تشـويه في منظر البيئة العام،ووجود النفايات والأوساخ في بعض شـوارع المدن حيـث يحدث هذا عـدم راحة بصرية للناظرين.

وسائل الحد من التلوث

- ثم توصي الدكتورة السـنيني في ختام دراستها بعدد مـن الإجراءات والتوصيـات المقترحة للحد من مشكلة التلوث الهوائي:

- منها سـن القوانين والتشريعات للحد من مشكلة التلوث وفرض ضرائب عالية علـى المواد المصنوعة والحاوية كيماويات سـامة وتسـمى هـذه الضرائب بالضرائـب الخضراء لتصرف أمـوال الضرائب في مشاريع بيئية تهدف إلى حماية البيئة.

- وكذلك نشـر الوعي البيئـي الخاص بالتلوث بين السكان وإشراكهم في عملية اتخاذ القرارات حول الحد من التلوث، مثل ترك سياراتهم في منازلهم أيام معينة، واسـتعمال المواصلات العامة لتقليل عادم السيارات مـن جهة، وتوفير الطاقة من جهـة أخرى، إضافة إلى زيادة المساحات المزروعة.

وكانت دراسـة رسـمية يمنية صادرة عـن الهيئة العامة للمـوارد المائية قد أوضحـت أن جميع المياه التي تتسـرب إلى جوف الأرض تتعـرض للتلوث قبل تسـربها تحت سـطح التربـة من خلال التقـاط مياه الأمطار لغاز ثاني أكسيد الكربون والمعادن والبكتيريا والملوثات غير العضوية من طبقات الهواء والتربة وكذا عند ملامسة تلك القطرات لسطح تربة مدافن النفايات فإنها تلتقط البكتيريا والفيروسات والمواد السامة قبل نفاذها، إضافة إلى أن المبيـدات الزراعية والمذيبات الصناعية والعـوادم الكيماوية تعمل هي الأخرى على تلوث المياه المتسربة إلى طبقة التربة الزراعية لتشكل مياه الصرف الصحي خطراً حقيقياً على نوعية المياه ومدى صلاحيتها للاستهلاك الآدمي- .

وبحسـب تقريـر برلماني فإن المصدر الرئيسـي للأمراض والأوبئة المنتشرة بين السكان في اليمن،هو التلوث المائي، مشيراً إلى أن ٧٥٪ من اليمنيين يعانون من إصابات تتعلـق بتلوث الميـاه أو بالأمراض ذات العلاقة بالمياه - أي ما يقارب ١٢ مليوناً من السكان.

مخاطر التلوث المائي

وكشـف التقرير الذي أعدته لجنة مختصة بالمياه والبيئة في مجلس النواب عن وجود حوالي ثلاثة ملايين مواطـن مصاب بالتهاب الكبد الوبائـي، وأن ٥٠٪ من وفيات الأطفال سـببها الأمـراض ذات العلاقة بتلوث المياه ويتوفى (٥٥) ألف طفل سـنوياً في اليمن بسبب هـذه الأمراض - بمعدل (١٥١) طفـلا يومياً - وتوقع تقرير اللجنة البرلمانية أن استمرار هذا الوضع البيئي المتـردي دون مكافحة فاعلة مـن الناحيتين العلاجية والوقائية سيسفر عن حدوث كوارث صحية وبيئية.

وتشير التقارير والدراسات الخاصة بهذا الشأن إلى أن اليمن باتت عرضة للتلوث البيئي منها تقرير سـابق لمجلس الشـورى يكشـف عن تلوث نفطي وعناصر ضارة بالبيئـة البحريـة اليمنية.. ويطالـب بضرورة مكافحته بالوسـائل الميكانيكية واليدويـة والتقليدية، وعدم اسـتخدام المشـتتات الكيميائية إلا في أضيق الحدود وطبقًا لسياسة الدولة في هذا المجال. لافتاً إلى وجود عمليات صيد جائـرة على الأحياء البحرية وفي مقدمتها الأسماك والقشريات وغيرها، من قبل السفن والقوارب الأجنبية التي تدخل مياهنا الإقليمية وهذا ما يشتكي منه الصيادون اليمنيون إلى يومنا هذا.

ومن الثابت أن مصير الإنسـان، مرتبط بالتوازنات البيولوجية وبالسلاسـل الغذائية التي تحتويها النظم البيئيـة، وأن أي إخـلال بهذه التوازنات والسلاسـل ينعكس مباشـرة على حياة الإنسـان ولهـذا فإن نفع الإنسـان يكمن في المحافظة على سلامة النظم البيئية التـي يؤمن لـه حياة أفضـل، ذلك أن مراعـاة الفرد المحافظـة علـى صحة البيئـة من خلال ممارسـاته اليومية تشـكل اعترافـاً منه بأحقيـة كثيرين آخرين يشاركونه الحياة على هذا الكوكب، كما أن إتباعه نهجاً حياتيـاً تكون من أولوياته الحفـاظ على البيئة، قد يهم فـي التخفيف من الأضرار التـي ارتبطت بالعديد من الأنشطة البشرية التي أثقلت كاهل الأرض بمخاطرها .